

# نحو مؤشر للشمول المالي وأثره على أداء البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري

أ.د. محمد صابر حمودة السيد \*

أ.م.د. خالد محمد محمد الجندي \*\*

عماد على الشيخ احمد بدر \*\*\*

---

(\*) أ.د. محمد صابر حمودة السيد : استاذ المحاسبة ووكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع والبيئة -كلية  
التجارة جامعة المنوفية

Email : mohamed.elsayed@commerce.menofia

(\*\*) أ.م.د. خالد محمد محمد الجندي : استاذ المحاسبة المساعد قسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة  
جامعة المنوفية

Email : rgendy76@yahoo.com

(\*\*\*) عماد على الشيخ احمد بدر: كلية التجارة جامعة المنوفية

Email : emadbsdr88@gmail.com

## ملخص الدراسة:

**الهدف:** اختبار أثر مؤشر الشمول المالي على أداء البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.

**المنهجية:** استخدمت الدراسة منهجاً كمياً لتقييم أثر مؤشر الشمول المالي على أداء البنوك لعينة مكونة من (٨) بنوك بنسبة (٢١.٠٥%) من إجمالي عدد البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري بإجمالي مشاهدات بلغت (٤٨) مشاهدة خلال الفترة من ٢٠١٦م-٢٠٢١م. وقد اعتمدت الدراسة لاختبار فروضها على تحليل ارتباط سبيرمان، تحليل الانحدار الخطي المتعدد، فضلاً عن اختبار Kruskal-Wallis.

**النتائج:** خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبي لكل من حجم البنك، الرافعة المالية، قيمة الودائع، وقيمة القروض على أداء البنوك، ووجود أثر ايجابي لعدد ماكينات ATM على أداء البنوك، في حين لوحظ وجود أثر سلبي لمؤشر الشمول المالي على أداء البنوك، بالإضافة إلى وجود اختلافات بين البنوك محل الدراسة فيما يتعلق بمؤشر الشمول المالي، وأداء البنوك.

**الأهمية:** تساهم الدراسة في الأدبيات من خلال التحقق من الآثار الإيجابية والسلبية لممارسات الشمول المالي على أداء البنوك، وتحديد أهم الممارسات التي تؤدي إلى ارتفاع مستوى أداء البنوك مما يؤدي إلى ترشيد قرارات أصحاب المصالح المختلفة.

**الكلمات الدالة:** الشمول المالي، أداء البنوك.

## Towards an Index of Financial Inclusion and its Impact on the Performance of Listed Banks in the Egyptian Stock Exchange

### Abstract:

**Purpose:** The current study seeks to examine the impact of financial inclusion index on the performance of banks listed in the Egyptian stock Exchange.

**Methodology:** The study used a quantitative approach to investigate the impact of the financial inclusion index on the performance of banks in (8) banks from 2016 to 2021, representing (21.05%) of the total number of banks listed on the Egyptian Stock Exchange with (48) firm-year observations. Spearman Analysis, Multiple Regression Analysis, and the Kruskal-Wallis test are use to test the hypotheses.

**Findings:** The findings concluded that there was a negative impact of bank size, leverage, deposits value, and loans value on the performance of banks, and there was a positive impact of ATM number on performance. There was a negative impact of the financial inclusion index on performance. In addition to the presence of differences between the banks according to the financial inclusion index, performance, of the banks.

**Originality/value:** The study contributes to the literature by investigating the positive and negative effects of financial inclusion practices on the performance of banks and determining the most important practices that lead to an increase in the level of performance of banks, which leads to rationalizing the decisions of stakeholders.

**Keywords:** Financial Inclusion, Banks Performance.

## أولاً: مقدمة ومشكلة الدراسة

يعتبر الشمول المالي أحد الدعائم الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي من خلال دعم استقرار قاعدة الودائع وتحسين مرونة التمويل والاستثمار بقطاع البنوك (غالي، ٢٠٢٠؛ محروس، ٢٠٢٠)، فضلاً عن تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تخفيض حجم الإقتصاد غير الرسمي وسهولة وصول جميع فئات المجتمع من أفراد ومؤسسات إلى المنتجات والخدمات المالية، بالإضافة إلى توسيع نطاق المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أمام الفئات الفقيرة وضماها إلى التعاملات البنكية، مما يؤدي إلى توافر المعلومات عن التعاملات المالية وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي (واصل، ٢٠١٩)، كما يساهم الشمول المالي في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تقديم الخدمات المالية للأفراد ذوي الدخل المنخفضة وسكان المناطق الريفية بتكاليف معقولة وحمايتهم من سوء استغلال الوسائل غير الرسمية (محروس، ٢٠٢٠؛ غالي، ٢٠٢٠).

وقد تناولت العديد من الدراسات أهمية الشمول المالي حيث أشارت دراسة واصل (٢٠١٩) إلى أهمية الشمول المالي في تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة، في حين خلصت دراسة النقيرة، ونور الدين (٢٠١٩) إلى أهمية الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية، بينما توصلت دراسة محمد (٢٠١٩) إلى أهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والاستثمارات في البنوك المصرية.

وقد زاد الاهتمام العالمي بممارسات الشمول المالي حيث تم اتخاذ العديد من السياسات بغرض دعم الشمول المالي وتسهيل وصول العديد من الخدمات المالية لكافة طبقات المجتمع وتمكين معظم أفراد المجتمع من استخدام كافة المنتجات المالية بأقل التكاليف، حيث تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد الركائز الأساسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية (Zins & Weill, 2016)، كما أهتم البنك الدولي بضرورة تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصولها لكل طبقات المجتمع بغض النظر عن حالتهم الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية بغرض محاربة الفقر (Varghese & Viswanthan, 2018)، فضلاً عن قام البنك الدولي والعديد من المؤسسات العالمية مثل مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation (IFC) والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (Consultative Group to Assist the Poor (C-GAP) بإعداد عدة برامج هدفها العمل على تحقيق الشمول المالي (Sajuyigbe, 2017؛ محمد، ٢٠١٩). كما تم

تضمن الشمول المالي كجزء أساسي من استراتيجية الأمم المتحدة ٢٠٣٠م من خلال توفير البنية الأساسية وتوفير جميع الخدمات المالية (عبد الجليل، ٢٠١٩)، تسهيل إجراءات المعاملات المالية، والتنقيف المالي من خلال الاهتمام بنشر الثقافة المالية وتوعية المجتمع بمدى أهمية التعامل من خلال النظام المالي الرسمي وخطورة التعامل مع النظم غير الرسمية (Neaime, et al., 2018; Allen et al., 2016; Iqbal, et al., 2017).

كما أصبح الشمول المالي أحد أهم أولويات الحكومة المصرية لما له من دور هام في تحقيق الاستقرار المالي، التنمية الاقتصادية، فضلاً عن تحقيق العدالة الاجتماعية (جعفر، ٢٠٢٠)، حيث قام البنك المركزي المصري بدراسة تستهدف تضمين الغالبية العظمى من المجتمع بالنظام المصرفي، وذلك بالتنسيق مع البنوك للتواجد خارج فروعها وبخاصة المدارس والجامعات والمناطق النائية والمهمشة والأقاليم، كما تم فتح حسابات جديدة بدون تكاليف، وإصدار مبادرة التمويل العقاري لصالح محدودي ومتوسطي الدخل، والمخصص لها ١٠ مليارات جنيه، كما ارتفعت القروض والتسهيلات المباشرة والمنوحة من قبل قطاع البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بأسعار عائد منخفض حيث بلغت ٤٩ مليار جنيه منذ عام ٢٠١٦م وحتى النصف الأول من عام ٢٠١٧م (البنك المركزي المصري، ٢٠١٨)، فضلاً عن إنشاء مؤسسة التضامن للتمويل الصغير والصندوق الاجتماعي للتنمية، إلا أن هذه السياسات كانت محدودة الأثر بشكل كبير. لذلك اتجهت الحكومة المصرية في الآونة الأخيرة إلى وضع برنامج للشمول المالي الذي يعد أداة لتحسين أوضاع الفقراء والمهمشين في النظام المالي الرسمي للدولة وذلك من خلال وضع خطة لتحسين مؤشرات التنمية البشرية وتحقيق النمو الشامل (أحمد، وراضى، ٢٠١٨).

وعلى الرغم من السياسات العديدة لمعظم الدول للتوسع في تطبيق الشمول المالي، إلا أن هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى انخفاض مستوى أداء وقيمة البنوك والتي تعتبر تحديات للشمول المالي (داغي، ٢٠١٧; Lenka & Barik, Candiya Bongomin et al., 2017; 2018)، والتي تتمثل في ارتفاع التكلفة مثل العمولات والمصروفات التي تتقاضاها البنوك إجراء المعاملات المالية سواء في فتح حساب مصرفي أو التعامل مع الصراف الآلي وهو ما يعد مانعاً أمام الفقراء للوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية (محروس، ٢٠٢٠)، العوامل الاقتصادية والاجتماعية مثل تدني مستوى الدخل الفردية، وسوء العدالة في توزيع الدخل القومي، وارتفاع

معدلات الفقر، وارتفاع معدل التضخم والبطالة، وزيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي وهو ما يعيد من أكبر التحديات التي تقف حائلاً أمام ممارسات الشمول المالي في مصر (جعفر، ٢٠٢٠)، سوء التوزيع الجغرافي للبنوك وماكينات الصرف الآلي، وخاصةً في القرى والمناطق النائية والتي تمنع الأفراد من الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية (البدوي، ٢٠١٩)، العوامل الثقافية مثل انخفاض مستوى الوعي المصرفي لبعض العملاء وارتفاع مستوى الأمية المالية والذي يمثل عائقاً كبيراً عند التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية (محروس، ٢٠٢٠؛ Katoroogo, 2016)، فضلاً عن العوامل الإجرائية مثل شروط التعامل على الحسابات والحد الأدنى للرصيد أو لفتح حساب، أو تعقيد المستندات المطلوبة، وضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي للتعريف بأهميته والفوائد التي ستعود على المواطن والدولة في حالة تطبيقه.

كما قد يترتب على تطبيق الشمول المالي العديد من المخاطر ( Zachosova et al., 2018)، والتي تتمثل في المخاطر التشغيلية المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال عدم التأمين الكافي للمعاملات الإلكترونية، فشل النظم في إنجاز الأعمال، عدم وجود قواعد بيانات متكاملة، عدم ملاءمة تصميم النظم وعدم الصيانة المستمرة لها، التوقف المفاجئ للنظم، إساءة استخدام النظم من جانب العملاء والعاملين، وحدث إختراق لأنظمة البنك، مما قد يؤثر بالسلب على الأداء المالي وانخفاض القيمة السوقية للبنك، فضلاً عن ارتفاع المخاطر الائتمانية من خلال التعامل مع عملاء غير جيدين مما قد يؤثر بالسلب على الاستقرار المالي (عوض وآخرون، ٢٠٢١)، والمخاطر القانونية من خلال اختراق القواعد والضوابط والقوانين، فضلاً عن المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية نتيجة زيادة حدة المنافسة في سوق المال، الحاجة إلى تخفيض أسعار الخدمات والمنتجات المالية، زيادة احتمالات الغش من جانب العملاء، الحاجة إلى التدريب المستمر للموظفين وزيادة مؤهلاتهم، والحاجة إلى التطوير المستمر في جودة الخدمات والمنتجات المالية.

وفي ضوء ما سبق فقد ترتب على تلك التحديات والمخاطر والعواقب السلبية لتطبيق الشمول المالي ضرورة الحاجة إلى دراسة أثر الشمول المالي على أداء البنوك في البيئة المصرية والتي قد تختلف عن البيئة الأجنبية، ومن ثم تثير مشكلة الدراسة العديد من الأسئلة التي تعكس جوهر المشكلة والتي تتمثل في الأسئلة التالية:

١. ما هي طبيعة العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري؟
٢. ما هو أثر الشمول المالي على أداء البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري؟
٣. ما هو أثر مؤشر الشمول المالي على أداء البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري؟
٤. ما مدى الاختلاف بين البنوك محل الدراسة حول مؤشر الشمول المالي وأداء البنوك؟

### ثانياً: أهداف الدراسة

- يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تحديد أثر مؤشر الشمول المالي على أداء البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:
١. تحديد طبيعة العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.
  ٢. التحقق من أثر الشمول المالي على أداء البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.
  ٣. تحديد أثر مؤشر الشمول المالي على أداء البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.
  ٤. تحديد مدى الاختلاف بين البنوك محل الدراسة حول مؤشر الشمول المالي وأداء البنوك.

### ثالثاً: أهمية الدراسة

- تستمد الدراسة أهميتها من مجموعة المساهمات التالية:
١. إلقاء الضوء على مفهوم، أبعاد، أهداف، ومقومات تحقيق الشمول المالي ومعوقات تطبيقه، وتوجيه الاهتمام إلى التحديات والمخاطر لممارسات الشمول المالي.
  ٢. إلقاء الضوء على ممارسات الشمول المالي الذي يعتبر أحد الركائز الأساسية للاستقرار المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن دراسة وتحليل أثر الشمول المالي على أداء البنوك مما يؤدي إلى تعزيز ممارسات الشمول المالي، وارتفاع أداء البنوك المصرية.
  ٣. مساعدة البنوك المصرية في ارتفاع أدائها من خلال اقتراح مؤشر للشمول المالي ودراسة أثر تطبيقه على أداء البنوك المصرية.
  ٤. توسيع نطاق المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال المساهمة في توسيع نطاق ممارسات الشمول المالي وضمها إلى تعاملات البنوك مما يؤدي إلى ارتفاع أداء البنوك المصرية.

٥. إجراء الدراسة التطبيقية على قطاع البنوك في مصر والذي يعتبر المحور الأساسي للإقتصاد القومي وأحد المقومات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

### رابعاً: نطاق الدراسة

اقتصرت الدراسة في قياس أداء البنوك على معيار CAMELS من خلال خمس مؤشرات تتمثل في معدل كفاية رأس المال، جودة القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء، كفاءة الإدارة، إدارة الربحية، ودرجة السيولة.

كما اقتصرت الدراسة على ثمانية متغيرات كمؤشر للشمول المالي والتي أمكن الحصول عليها من تقارير البنك المركزي المصري، في حين اقتصرت الدراسة التطبيقية على البنوك المستمر قيد وتداول أسهمها في البورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦م حتى عام ٢٠٢١م، بينما يخرج عن نطاق الدراسة البنوك التي لم يستمر قيد وتداول أسهمها خلال فترة الدراسة، البنوك التي لا تعد تقاريرها المالية بتاريخ ١٢/٣١، فضلاً عن البنوك التي لا تعرض تقاريرها المالية بالجنبة المصري.

### خامساً: تنظيم الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيم ما تبقي من الدراسة إلى ستة أقسام رئيسية تتمثل في مراجعة الأدبيات ذات الصلة وتطوير فروض الدراسة، منهجية الدراسة التطبيقية، اختبار الفروض واستخلاص نتائج الدراسة، نتائج الدراسة، توصيات الدراسة، فضلاً عن مجالات الدراسات المستقبلية.

### سادساً: مراجعة الأدبيات ذات الصلة وتطوير فروض الدراسة

تناولت العديد من الدراسات السابقة طبيعة العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك حيث استهدفت دراسة **Dzombo et al. (2018)** فحص دور الشمول المالي في العلاقة بين استراتيجية الخدمات البنكية المقدمة والأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا، وقد أجريت الدراسة على جميع البنوك التجارية البالغ عددها ٤٢ بنكاً في كينيا خلال الفترة من ٢٠٠٩م - ٢٠١٤م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن قوة العلاقة بين استراتيجية الخدمات البنكية المقدمة والأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا يعتمد على مستوى الشمول المالي.

بينما استهدفت دراسة يوسف (٢٠٢٠) التحقق من أثر الشمول المالي على أداء البنوك، وقد استخدمت الدراسة نموذج **CAMELS** الأمريكي للأعوام (٢٠١١م-٢٠١٤م-٢٠١٧م)، وقد أجريت الدراسة علي عينة مكونة من ٤ بنوك خلال الفترات (٢٠١١م-٢٠١٤م-٢٠١٧م)، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية لمتغيرات الشمول المالي والتي تتمثل في البالغين الذين يمتلكون حسابات رسمية، وعدد أجهزة الصراف الآلي على أداء البنوك، فضلاً عن عدم وجود أثر معنوي لكل من الأدخار، الاقتراض، وعدد الفروع على أداء البنوك.

في حين استهدفت دراسة **Shihadeh (2020)** دراسة وتحليل العلاقة بين عوامل الشمول المالي وأداء البنوك ومخاطرها بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغانستان وباكستان، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ٢٧١ بنكا منتشرة في ٢٤ دولة بالمنطقة خلال الفترة من ٢٠١١م-٢٠١٤م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لعوامل الشمول المالي على أداء البنوك، ووجود أثر سلبي لعوامل الشمول المالي على مخاطر البنوك.

أما الدراسة التي قام بها **Al-Chahadah et al. (2020)** فقد استهدفت تحديد أثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ١٦ بنك مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة ٢٠١٤م-٢٠١٧م، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود أثر إيجابي لمؤشرات الشمول المالي التي تتمثل في الوصول إلى الخدمات المالية وتمويل المؤسسات على الأداء المالي للبنوك الأردنية.

كما استهدفت دراسة **Ditta and Saputra (2020)** فحص أثر الشمول المالي على أداء البنوك في أندونيسيا، وقد اعتمدت الدراسة على ٤ مؤشرات للشمول المالي وتتمثل في عدد أجهزة الصراف الآلي، عدد فروع البنوك، نسبة الائتمان إلى الدخل المحلي الإجمالي، وعدد نقاط البيع، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ٣٠٠ بنك خلال الفترة من ٢٠١٤م-٢٠١٨م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لمؤشرات الشمول المالي على أداء البنوك.

في حين استهدفت دراسة **Vo and Nguyen (2021)** تحديد أثر تطبيق الشمول المالي على تعزيز أداء البنوك في منطقة آسيا، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ١٥٠٧ بنكاً في الأسواق الناشئة في منطقة آسيا خلال الفترة من ٢٠٠٨م-٢٠١٧م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للشمول المالي على أداء البنوك في منطقة آسيا.

بينما استهدفت دراسة **Shihadeh (2021)** فحص العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي وأداء البنوك في فلسطين، وقد أجريت الدراسة على كافة البنوك العاملة في فلسطين البالغ عددها ١٥ بنكاً بما يعادل ١٦٢ مشاهدة خلال الفترة من ٢٠٠٦م- ٢٠١٦م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ايجابي لمؤشرات الشمول المالي على أداء البنوك.

كما استهدفت دراسة عوض (٢٠٢١) التحقق من أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ١٦ بنك وتم تقسيم العينة إلى بنوك تجارية حكومية ويبلغ عددها ٤ بنوك وبنوك تجارية غير حكومية وبلغ عددها ١٢ بنك بما يعادل ٩٦ مشاهدة خلال الفترة ٢٠١٤م-٢٠١٩م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية معنوية بين تطبيق الشمول المالي والأداء المالي للبنوك.

في حين استهدفت دراسة **Ahamed et al. (2021)** التحقق من مدى تعزيز الخدمات البنكية الشاملة لأداء البنوك، وقد أجريت الدراسة على عينة دولية مكونة من ١٧٤٠ بنك خلال الفترة ٢٠٠٤م-٢٠١٥م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين استخدام الخدمات البنكية الشاملة والأداء على مستوى البنوك.

بينما أشارت دراسة **Sha'ban et al. (2021)** فحص أثر العلاقة بين المؤشرات المختلفة للشمول المالي وأداء البنوك، وقد أجريت الدراسة على عينة عالمية من الدول وعددها ١٣١ دولة ومن بين هذه الدول يصف البنك الدولي ٨٨ دولة على أنها دول مرتفعة الدخل أو دول ذات دخل متوسط وقد كانت العينة النهائية مكونة من ١١٢٤ مشاهدة خلال الفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٤م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ايجابي للشمول المالي على أداء البنوك ويظهر ذلك في الدول منخفضة الدخل، وأيضاً وجود علاقة ايجابية بين عدد أجهزة الصراف الآلي وأداء البنوك خاصة في الدول ذات الدخل المرتفع.

كما استهدفت دراسة **Vo et al. (2022)** فحص مدي تأثير السياسات على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والشمول المالي والأداء المالي لقطاع البنوك في الأسواق الناشئة، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ١٣ بنكاً مدرجة في بورصة فينتام خلال الفترة من ٢٠١١م- ٢٠١٩م، وقد خلصت الدراسة إلى أن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات مهمة وأنها

تساهم بشكل ايجابي في الشمول المالي، فضلاً عن وجود علاقة ارتباط ايجابي بين ممارسات الشمول المالي وأداء البنك.

في حين استهدفت دراسة **Sedik (2022)** فحص مدي تأثير الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك، وقد أجريت الدراسة على ٣٨ بنك في مصر خلال الفترة من ٢٠١١م - ٢٠٢٠م، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ايجابي لمؤشرات الشمول المالي من حيث عدد الفروع، عدد بطاقات الائتمان، عدد أجهزة الصراف الآلي، والكثافة البنكية على الربحية، ووجود أثر سلبي لمؤشرات الشمول المالي والتي تتمثل في عدد بطاقات الخصم، عدد بطاقات الائتمان، عدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد نقاط البيع على السيويلة.

كما استهدفت دراسة **Al-Eitan et al. (2022)** تحديد أثر الشمول المالي على ربحية البنوك، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ١٣ بنكاً أردنياً خلال الفترة من ٢٠٠٩م - ٢٠١٩م، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود أثر سلبي لمؤشرات الشمول المالي التي تتمثل في عدد حسابات القروض، وحجم الودائع على ربحية البنوك التجارية في الأردن، وعدم وجود أثر معنوي لمؤشرات الشمول المالي والتي تتمثل في عدد الفروع، وعدد أجهزة الصراف الآلي على ربحية البنوك.

بينما استهدفت دراسة **Khatib et al. (2022)** فحص العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك في فلسطين، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ١١ بنكاً خلال الفترة من ٢٠١٢م - ٢٠٢٠م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن مؤشرات الشمول المالي التي تتمثل في عدد أجهزة الصراف الآلي، عدد فروع البنوك، وتقديم الخدمات يؤدي إلى تحسين أداء البنوك من خلال الربحية، فضلاً عن عدم وجود أثر معنوي لبعض مؤشرات الشمول المالي مثل عدد نقاط البيع على أداء البنوك.

أما الدراسة التي قام بها **Bhatter and Chhatoi (2023)** فقد استهدفت التحقق من أثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك، وقد أجريت الدراسة على جميع البنوك المدرجة في مؤشر **Nifty** والبالغ عددها ١٢ بنك خلال الفترة من ٢٠١٥م - ٢٠٢٢م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ايجابي لمؤشرات الشمول المالي على الأداء المالي، كما أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعتبر وسيطاً هاماً يمكن أن يؤثر على العلاقة بين الشمول المالي والأداء المالي للبنوك.

في حين استهدفت دراسة (Alomaria and Aladi (2024) فحص العلاقة بين الإفصاح عن أنشطة الشمول المالي وأداء البنوك السورية، وقد أجريت الدراسة على جميع البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وعددها ١٤ بنك خلال الفترة من ٢٠٠٥م - ٢٠٢٠م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين الإفصاح عن الشمول المالي وأداء البنوك السورية.

يتضح مما سبق وجود اختلاف بين نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك، حيث أشارت بعض الدراسات إلى وجود أثر إيجابي للشمول المالي على الأداء، في حين أشارت دراسات أخرى إلى وجود أثر سلبي للشمول المالي على الأداء، بينما خلصت دراسات أخرى إلى عدم وجود أثر للشمول المالي على الأداء، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف البيئة التطبيقية، المؤشرات المستخدمة لقياس الشمول المالي، نماذج قياس أداء البنوك، الفترة الزمنية، ومؤشرات سوق الأوراق المالية، مما يتطلب ضرورة تحديد أثر مؤشرات الشمول المالي على أداء البنوك في بيئة الأعمال المصرية والتي قد تختلف عن البيئة الأجنبية، ومن ثم يمكن صياغة فروض الدراسة على النحو الآتي:

١. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الشمول المالي وأداء البنوك.
٢. يوجد أثر ذو دلالة احصائية للشمول المالي على أداء البنوك.
٣. يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤشر الشمول المالي على أداء البنوك.
٤. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك محل الدراسة حول مؤشر الشمول المالي وأداء البنوك.

### سابعاً: منهجية الدراسة التطبيقية

تعرض منهجية الدراسة التطبيقية كل من مجتمع وعينة الدراسة، متغيرات الدراسة وطرق قياسها، مصادر جمع البيانات، فضلاً عن الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة، ويمكن عرض ذلك على النحو التالي:

## ١- مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦م إلى عام ٢٠٢١م والبالغ عددها (٣٨) بنك وقد تم اختيار عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية:

١. توافر التقارير المالية السنوية للبنوك خلال الفترة من عام ٢٠١٦م إلى عام ٢٠٢١م.
٢. البنوك التي تعد تقاريرها المالية بتاريخ ١٢/٣١ لإمكانية مقارنة نتائج الدراسة.
٣. البنوك التي تعرض تقاريرها المالية بالجنيه المصري.

ويتطبيق الشروط السابقة فقد بلغ عدد بنوك العينة (٨) بنوك بنسبة (٢١.٠٥%) من إجمالي عدد بنوك مجتمع الدراسة.

## ٢- متغيرات الدراسة وطرق قياسها

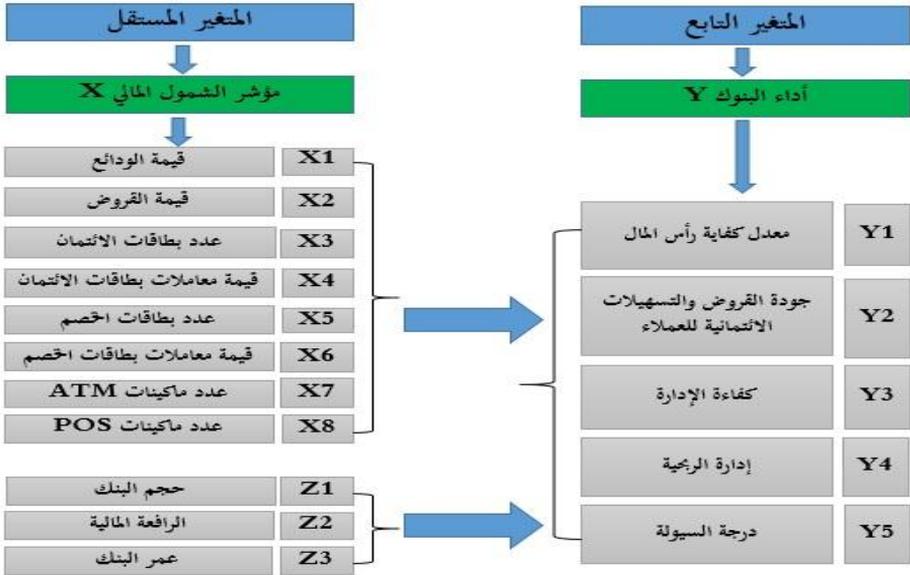
تضمنت الدراسة ثلاثة أنواع من المتغيرات حيث يتمثل المتغير المستقل في الشمول المالي والذي تم قياسه من خلال العديد من المؤشرات التي تتمثل في قيمة الودائع ( $X_1$ )، قيمة القروض ( $X_2$ )، عدد بطاقات الائتمان ( $X_3$ )، قيمة معاملات بطاقات الائتمان ( $X_4$ )، عدد بطاقات الخصم ( $X_5$ )، قيمة معاملات بطاقات الخصم ( $X_6$ )، عدد ماكينات ATM ( $X_7$ )، عدد ماكينات POS ( $X_8$ )، هذا بالإضافة إلى اقتراح مؤشر مركب للشمول المالي ( $X$ ) يعتمد على المؤشرات الثمانية السابق ذكرها، وقد تم حساب هذا المؤشر من خلال تحديد رتب Rank لكل مؤشر من مؤشرات الشمول المالي ثم حساب متوسط المؤشر لكل بنك في كل سنة.

بينما يتمثل المتغير التابع في أداء البنوك، وقد تم قياس الأداء ( $Y$ ) من خلال معيار CAMELS والذي تم التعبير عنه من خلال معدل كفاية رأس المال ( $Y_1$ )، والذي تم قياسه اعتماداً على نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (كاشف، ٢٠٢٢، عبد القادر، ٢٠١٨، Ahsan, 2016 ; Masood et al., 2016)، بالإضافة إلى جودة القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء ( $Y_2$ ) والتي تم قياسها اعتماداً على نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض (كاشف، ٢٠٢٢، عبد القادر، ٢٠١٨، Ahsan, 2016; Masood et al., 2016)، فضلاً عن كفاءة الإدارة ( $Y_3$ ) والتي تم قياسها اعتماداً على نسبة الدخل التشغيلي إلى متوسط إجمالي الأصول (كاشف، ٢٠٢٢، عبد القادر، ٢٠١٨، Ahsan, 2016; Masood et al., 2016)،

وإدارة الربحية ( $Y_4$ ) من خلال نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي حقوق الملكية (كاشف، ٢٠٢٢، عبد القادر، ٢٠١٨)، ودرجة السيولة ( $Y_5$ ) من خلال نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (كاشف، ٢٠٢٢، عبد القادر، ٢٠١٨، Ahsan, 2016).

في حين تتمثل المتغيرات الحاكمة في حجم البنك ( $Z_1$ ) والذي تم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (Lenard et al., 2016; Ji et al, 2017; Amoah et al., 2017)، الرافعة المالية ( $Z_2$ ) التي تم قياسها اعتماداً على نسبة إجمالي الإلتزامات إلى إجمالي الأصول (Chen & Zhang, 2014; Ji et al., 2017)، فضلاً عن عمر البنك ( $Z_3$ ) الذي تم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات العمل منذ تاريخ التأسيس (Almasri & Ramli, 2020; Jabbouri & Alm Mustafa, 2021).

ويمكن توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال الشكل رقم (١) التالي:



شكل رقم (١)

العلاقة بين متغيرات الدراسة

المصدر : إعداد الباحث

### ٣- مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات اللازمة لاختبار فروضها على التقارير المالية الصادرة من البنوك محل الدراسة خلال الفترة المالية من عام ٢٠١٦م حتى ٢٠٢١م، التقارير الصادرة عن البنك المركزي المصري، بالإضافة إلى موقع معلومات مباشر مصر (<https://www.mubasher.info>).

### ٤- الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة

تم اختبار مدى صحة فروض الدراسة التطبيقية اعتماداً على الأساليب الإحصائية التالية:

١/٤ اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي وتحديد الأساليب الإحصائية المعلمية أو اللامعلمية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

٢/٤ اختبار التداخل الخطي Multicollinearity لتحديد مدى وجود مشكلة التداخل الخطي وتحديد مدى قدرة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على أداء البنوك، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام مقياس Diagnostics Collinearity من خلال تحديد قيمة تضخم التباين وقيمة التباين المسموح به.

٣/٤ اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation لتحديد مدى وجود أثر حقيقي للشمول المالي على أداء البنوك، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام قيمة (D-W) Durbin Watson.

٤/٤ التحليل الوصفي Descriptive Analysis بغرض وصف بيانات عينة الدراسة من خلال الاعتماد على المتوسطات الحسابية، الحد الأدنى، الحد الأعلى، والانحرافات المعيارية.

٥/٤ تحليل ارتباط سبيرمان Spearman Analysis لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك.

٦/٤ تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression Analysis لبناء نماذج لتقدير أداء البنوك، فضلاً عن تحديد أثر الشمول المالي على أداء البنوك.

٧/٤ اختبار Kruskal-Wallis لتحديد مدى الاختلاف بين البنوك محل الدراسة حول مؤشر الشمول المالي، وأداء البنوك.

## ثامناً: اختبار الفروض واستخلاص نتائج الدراسة

قامت الدراسة بتوظيف البيانات التي تم الحصول عليها بهدف تحديد أثر مؤشر الشمول المالي على أداء البنوك، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام عدد من الأساليب الإحصائية بغرض تحليل البيانات واختبار مدى صحة فروض الدراسة واستخلاص نتائجها، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

## ١- اختبار مدى صلاحية بيانات الدراسة

يمكن فحص مدى صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي من خلال اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، اختبار مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في نماذج الدراسة، فضلاً عن اختبار مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة نتائج نماذج الدراسة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

## ١/١ اختبار التوزيع الطبيعي

لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي فقد اعتمدت الدراسة على كلٍ من اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk، حيث تتبع المتغيرات التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معنوية الاختبار (Sig.) أكبر من ٠,٠٥ (بالانت، ٢٠١٥)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (١) التالي:

## جدول رقم (١)

## نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Shapiro - Wilk		Kolmogorov - Smirnov		المتغير	رمز المتغير
المعنوية	الإحصائية	المعنوية	الإحصائية		
.002	.917	.021	.139	مؤشر الشمول المالي	X
.000	.679	.000	.347	قيمة الودائع	X <sub>1</sub>
.000	.593	.000	.421	قيمة الفروض	X <sub>2</sub>
.000	.666	.000	.348	عدد بطاقات الإئتمان	X <sub>3</sub>
.000	.511	.000	.380	قيمة معاملات بطاقات الإئتمان	X <sub>4</sub>
.000	.695	.000	.255	عدد بطاقات الخصم	X <sub>5</sub>
.000	.517	.000	.334	قيمة معاملات بطاقات الخصم	X <sub>6</sub>
.000	.629	.000	.268	عدد ماكينات ATM	X <sub>7</sub>

Shapiro – Wilk		Kolmogorov – Smirnov		المتغير	رمز المتغير
المعنوية	الإحصائية	المعنوية	الإحصائية		
.000	.597	.000	.456	عدد ماكينات POS	X <sub>8</sub>
.000	.467	.000	.334	الأداء	Y
.000	.357	.000	.390	معدل كفاية رأس المال	Y <sub>1</sub>
.000	.796	.001	.169	جودة القروض والتسهيلات الإئتمانية للعملاء	Y <sub>2</sub>
.000	.592	.000	.301	كفاءة الإدارة	Y <sub>3</sub>
.000	.472	.000	.279	إدارة الربحية	Y <sub>4</sub>
.000	.395	.000	.425	درجة السيولة	Y <sub>5</sub>
.000	.883	.001	.175	حجم البنك	Z <sub>1</sub>
.000	.246	.000	.492	الرافعة المالية	Z <sub>2</sub>
.000	.742	.000	.285	عمر البنك	Z <sub>3</sub>

### المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (١) لوحظ أن قيم المعنوية اختبار Kolmogorov–Smirnov واختبار Shapiro–Wilk أقل من (٠.٠٥)، مما يشير إلى عدم اقتراب متغيرات الدراسة من التوزيع الطبيعي واعتماد الدراسة على الاختبارات اللامعلمية.

### ٢/١ اختبار التداخل الخطي

يتم إجراء اختبار التداخل الخطي Multicollinearity لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في النموذج حيث تؤدي هذه المشكلة إلى ضعف قدرة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع، ويتم إجراء هذا الاختبار باستخدام مقياس Collinearity Diagnostics حيث يتم تحديد قيمة تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) وقيمة التباين المسموح به Tolerance، فإذا كانت قيمة تضخم التباين أقل من (١٠) وقيمة التباين المسموح به أكبر من (٠.٠٥) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي في نموذج الدراسة (O'Brien, 2007)، وبإجراء اختبار التداخل الخطي لوحظ أن قيم تضخم التباين أقل من (١٠) وقيم التباين المسموح به أكبر من (٠.٠٥) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي وقوة نماذج الدراسة في تفسير الأثر على أداء البنوك.

## ٣/١ اختبار الارتباط الذاتي

يتم إجراء اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation لفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج حيث تؤدي هذه المشكلة إلى أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويتم إجراء هذا الاختبار باستخدام قيمة (D-W) Durbin Watson فإذا كانت هذه القيمة تتراوح بين (١.٥ : ٢.٥) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة نتائج نموذج الدراسة (Basheer, 2003)، وبإجراء اختبار الارتباط الذاتي لنماذج الدراسة لوحظ أن قيمة (D-W) تقع داخل المدى (١.٥ : ٢.٥) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة نتائج نماذج الدراسة.

## ٢- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

اعتمدت الدراسة في التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة على المتوسطات الحسابية، الحد الأدنى، الحد الأعلى، والانحرافات المعيارية، ويمكن توضيح التحليل الوصفي لتلك المتغيرات من خلال الجدول رقم (٢) التالي:

جدول رقم (٢) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

رمز المتغير	المتغير	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري
X	مؤشر الشمول المالي	.54	.19	0.99	.25
X <sub>1</sub>	قيمة الودائع	21436467446	1313296	131298000000	34702208147
X <sub>2</sub>	قيمة القروض	7771112034	569861	65566000000	14864509835
X <sub>3</sub>	عدد بطاقات الإئتمان	252157	1845	1415484	407972
X <sub>4</sub>	قيمة معاملات بطاقات الإئتمان	10253776592	1747171	112550000000	23433576192
X <sub>5</sub>	عدد بطاقات الخصم	1099841	14751	6222260	1610078
X <sub>6</sub>	قيمة معاملات بطاقات الخصم	103263581584	228109510	1160970000000	230384636469
X <sub>7</sub>	عدد ماكينات ATM	851	36	5347	1378
X <sub>8</sub>	عدد ماكينات POS	4234	11686	27324	7819
Y	الأداء	68.66	.31	81.5	159.37

رمز المتغير	المتغير	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري
Y <sub>1</sub>	معدل كفاية رأس المال	.11	.046	.902	.16
Y <sub>2</sub>	جودة القروض والتسهيلات الإئتمانية للعملاء	4.78	1.02	17.80	3.50
Y <sub>3</sub>	كفاءة الإدارة	62.67	.007	87.13	120.02
Y <sub>4</sub>	إدارة الربحية	.26	.099	2.07	.29
Y <sub>5</sub>	درجة السيولة	0.65	.015	7.87	786.51
Z <sub>1</sub>	حجم البنك	20.36	14.39	25.13	3.22
Z <sub>2</sub>	الرافعة المالية	1.24	.09	9.38	1.67
Z <sub>3</sub>	عمر البنك	3.88	3.50	4.81	.39

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص بيانات الجدول رقم (٢) لوحظ أن متوسط مؤشر الشمول المالي للبنوك محل الدراسة بلغ (٠.٥٤) بحد أدنى وأعلى (٠.١٩، ٠.٩٩) على الترتيب، أما فيما يتعلق بمؤشرات الشمول المالي فقد بلغ متوسط قيمة الودائع (٢١٤٣٦٤٦٧٤٤٦) بحد أدنى وأعلى بلغ (١٣١٣٢٩٦)، (٧٧٧١١١٢٠٣٤) بحد أدنى وأعلى (٥٦٩٨٦١، ٦٥٥٦٦٠٠٠٠٠٠) على الترتيب، كما بلغ متوسط عدد بطاقات الإئتمان (٢٥٢١٥٧) بحد أدنى وأعلى (١٨٤٥، ١٤١٥٤٨٤) على الترتيب، بالإضافة إلى ذلك فقد بلغ متوسط قيمة معاملات بطاقات الإئتمان (١٠٢٥٣٧٧٦٥٩٢) بحد أدنى وأعلى (١٧٤٧١٧١)، (١١٢٥٥٠٠٠٠٠٠) على الترتيب، بينما بلغ متوسط عدد بطاقات الخصم (١٠٩٩٨٤١) بحد أدنى وأعلى (١٤٧٥١، ٦٢٢٢٢٦٠) على الترتيب، كما تبين أن متوسط قيمة معاملات بطاقات الخصم هو (١٠٣٢٦٣٥٨١٥٨٤) بحد أدنى وأعلى (٢٢٨١٠٩٥١٠، ١١٦٠٩٧٠٠٠٠٠٠) على الترتيب، فضلاً عن عدد ماكينات ATM بلغ متوسطها (٨٥١) بحد أدنى وأعلى (٣٦، ٥٣٤٧) على التوالي، وأخيراً بلغ متوسط عدد ماكينات POS (٤٢٣٤) بحد أدنى وأعلى (١١٦٨٦، ٢٧٣٢٤) على الترتيب.

أما بالنسبة للمتغير التابع فقد بلغ متوسط أداء البنوك محل الدراسة (٦٨.٦٦) بحد أدنى وأعلى (٨١.٥٠، ٠.٣١) على الترتيب، أما فيما يتعلق بمؤشرات أداء البنوك فقد بلغ متوسط معدل كفاية رأس المال (٠.١١) بحد أدنى وأعلى (٠.٠٤٦، ٠.٩٠٢) على الترتيب، في حين بلغ متوسط جودة القروض والتسهيلات الإئتمانية للعملاء (٤.٧٨) بحد أدنى وأعلى (١.٠٢، ١٧.٨٠) على الترتيب، كما بلغ متوسط كفاءة الإدارة (٦٢.٦٧) بحد أدنى وأعلى (٠.٠٠٧، ٨٧.١٣) على الترتيب، بينما

بلغ متوسط إدارة الربحية (٠.٢٦) بحد أدنى وأعلى (٠.٠٩٩، ٢.٠٠٧) على الترتيب، وأخيراً بلغ متوسط درجة السيولة (٠.٦٥) بحد أدنى وأعلى (٠.١٥، ٧.٨٧) على الترتيب. وفيما يتعلق بالمتغيرات الحاكمة فقد لوحظ أن متوسط حجم البنوك محل الدراسة بلغ (٢٠.٣٦) بحد أدنى وأعلى (١٤.٣٩، ٢٥.١٣) على الترتيب، بينما لوحظ أن متوسط الرافعة المالية بلغ (١.٢٤) بحد أدنى وأعلى (٠.٠٩، ٩.٣٨) على الترتيب، فضلاً عن عمر البنوك حيث بلغ المتوسط (٣.٨٨) بحد أدنى وأعلى (٠.٥٠، ٤.٨١) على الترتيب.

### ٣- تحليل علاقة الارتباط بين الشمول المالي وأداء البنوك

لتحليل علاقة الارتباط بين الشمول المالي وأداء البنوك، يتم التحقق من مدى صحة الفرض الأول القائل بأنه "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الشمول المالي وأداء البنوك"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل ارتباط سيرمان لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (٣) التالي:

جدول رقم (٣) قيم الارتباط بين الشمول المالي وأداء البنوك

أداء البنوك $Y_1$	مؤشر الشمول المالي	رمز المتغير
**-.066	مؤشر الشمول المالي	X
-.444	قيمة الودائع	$X_1$
**-.423	قيمة القروض	$X_2$
.025	عدد بطاقات الإئتمان	$X_3$
-.070	قيمة معاملات بطاقات الإئتمان	$X_4$
.373	عدد بطاقات الخصم	$X_5$
.177	قيمة معاملات بطاقات الخصم	$X_6$
**-.439	عدد ماكينات ATM	$X_7$
.056	عدد ماكينات POS	$X_8$
**-.359	حجم البنك	$Z_1$
**-.198	الرافعة المالية	$Z_2$
.412	عمر البنك	$Z_3$

\*\* ارتباط معنوي عند مستوى ١%

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتبين من نتائج الجدول رقم (٣) وجود علاقة ارتباط قوية وعكسية بين كل من (مؤشر الشمول المالي، قيمة القروض، حجم البنك، والرافعة المالية) وأداء البنوك محل الدراسة وذلك عند مستوى ١% حيث كانت قيم معامل الارتباط (-٠.٠٦٦، -٠.٤٢٣، -٠.٣٥٩، -٠.١٩٨) على الترتيب، كما لوحظ وجود علاقة ارتباط قوية وطردية بين عدد ماكينات ATM وأداء البنوك وذلك عند مستوى ١% حيث كانت قيمة معامل الارتباط (٠.٤٣٩)، بينما لوحظ عدم وجود علاقات ارتباط معنوية بين كل من (قيمة الودائع، عدد بطاقات الائتمان، قيمة معاملات بطاقات الائتمان، عدد بطاقات الخصم، قيمة معاملات بطاقات الخصم، عدد ماكينات POS، وعمر البنك) وأداء البنوك محل الدراسة، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض معدل التغيير لتلك العوامل بالنسبة للبنوك محل الدراسة. يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الأول القائل بأنه " توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي وأداء البنوك"، حيث أثبتت الدراسة أن مؤشر الشمول المالي ذو ارتباط معنوي بأداء البنوك مما يشير إلى أهمية الاعتماد على مؤشر الشمول المالي في تقدير أداء البنوك بدقة عالية.

#### ٤- اختبار أثر الشمول المالي على أداء البنوك

لإختبار أثر الشمول المالي على أداء البنوك يتم التحقق من مدى صحة الفرض الثاني القائل بأنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على أداء البنوك"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار الخطى المتعدد لتحديد أهم العوامل المؤثرة على أداء البنوك لغرض صياغة نموذج مكون من أهم العوامل التي يمكن من خلالها تقدير أداء البنوك بدقة عالية، ويمكن توضيح نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على أداء البنوك من خلال الجدول رقم (٥) التالي:

## جدول رقم (٥) نتائج تحليل الإنحدار لأثر الشمول المالي على أداء البنوك

رمز المتغير	المتغير	معامل الإنحدار	المعنوية	تضخم التباين	التباين المسموح به
X <sub>1</sub>	قيمة الودائع	-0.11	.040	5.440	.282
X <sub>2</sub>	قيمة القروض	-0.06	.044	5.025	.299
X <sub>3</sub>	عدد بطاقات الإئتمان	.20	.115	5.545	.121
X <sub>4</sub>	قيمة معاملات بطاقات الإئتمان	-0.62	.121	2.106	.135
X <sub>5</sub>	عدد بطاقات الخصم	.63	.316	2.636	.277
X <sub>6</sub>	قيمة معاملات بطاقات الخصم	.19	.224	4.687	.282
X <sub>7</sub>	عدد ماكينات ATM	.09	.031	5.605	.380
X <sub>8</sub>	عدد ماكينات POS	.16	.436	7.889	.186
Z <sub>1</sub>	حجم البنك	-3.41	.000	1.674	.242
Z <sub>2</sub>	الرافعة المالية	-1.26	.027	4.636	.193
Z <sub>3</sub>	عمر البنك	9.66	.085	1.358	.172
الثابت: 1237.919					
D-W		1.817			
معامل الارتباط المتعدد R		.417			
معامل التحديد R <sup>2</sup>		17.39%			
معامل التحديد المعدل adj.R <sup>2</sup>		14.5%			
درجات الحرية		(36,11)			
F المحسوبة		6.690			
F الجدولية		2.78			
المعنوية		.038			

## المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من نتائج الجدول رقم (٥) أنه قام بتحديد أهم العوامل المؤثرة على أداء البنوك وهي (حجم البنك، الرافعة المالية، عدد ماكينات ATM، قيمة الودائع، وقيمة القروض) بمعاملات إنحدار بلغت (-٣.٤١، -١.٢٦، ١.٠٩، -٠.١١، -٠.٠٦) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠، ٠.٠٢٧، ٠.٠٣١، ٠.٠٤٠، ٠.٠٤٤) على التوالي، ويمكن صياغة معادلة نموذج الإنحدار للعوامل المؤثرة على أداء البنوك كما يلي:

$$Y = 1237.919 - 0.11 X_1 - 0.06 X_2 + 0.20 X_3 - 0.62 X_4 + 0.63 X_5 \\ + 0.19 X_6 + 0.09 X_7 + 0.16 X_8 - 3.41 Z_1 - 1.26 Z_2 + 9.66 Z_3$$

كما تبين من نتائج تقييم دقة نموذج الإنحدار الخطى المتعدد على تقدير أداء البنوك أن قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) بلغت (٠.٤١٧) والمساهمة النسبية لها (R<sup>2</sup>) بلغت (١٧.٣٩%)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات في العوامل التي تم إختبارها في تحليل الإنحدار الخطى المتعدد خلال فترة الدراسة والمتمثلة في حجم البنك، الرافعة المالية، عدد ماكينات ATM، قيمة الودائع، وقيمة القروض.

كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) التي بلغت (١٧.٣٩%) مع قيمة معامل التحديد المعدل (adj.R<sup>2</sup>) التي بلغت (١٤.٥٠%) مما يشير إلى أن حجم عينة الدراسة كان مناسب للإعتماد عليه في تحليل النتائج وتعميمها، فضلاً عن دقة النموذج وإستقلالية العوامل المؤثرة على أداء البنوك، كما بلغت قيمة F المحسوبة (٦.٦٩٠) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي بلغت (٢.٧٨) عند مستوى معنوية (٠.٠٣٨)، وبالتالي يمكن صياغة نموذج لتقدير أداء البنوك إعتدماً على خمسة عوامل أساسية تؤثر على أداء البنوك وتتمثل تلك العوامل في حجم البنك، الرافعة المالية، عدد ماكينات ATM، قيمة الودائع، وقيمة القروض.

يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الثاني القائل بأنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على أداء البنوك"، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر معنوي لكل من حجم البنك، الرافعة المالية، عدد ماكينات ATM، قيمة الودائع، وقيمة القروض على أداء البنوك محل الدراسة.

#### ٥- إختبار أثر مؤشر الشمول المالي على أداء البنوك

لإختبار أثر مؤشر الشمول المالي على أداء البنوك يتم التحقق من مدى صحة الفرض الثالث القائل بأنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الشمول المالي على أداء البنوك"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الإنحدار الخطى المتعدد لتحديد أهم العوامل المؤثرة على أداء البنوك لغرض صياغة نموذج مكون من أهم العوامل التي يمكن من خلالها تقدير أداء البنوك بدقة عالية، ويمكن توضيح نتائج تحليل الإنحدار الخطى المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على أداء البنوك من خلال الجدول رقم (٧) التالي:

## جدول رقم (٧) نتائج تحليل الإنحدار لأثر مؤشر الشمول المالي على أداء البنوك

المتغير	المتغير	معامل الإنحدار	المعنوية	تضخم التباين	التباين المسموح به	رمز المتغير
X	مؤشر الشمول المالي	-2.45	.003	2.423	.413	X
Z <sub>1</sub>	حجم البنك	-11.03	.031	1.469	.681	Z <sub>1</sub>
Z <sub>2</sub>	الرافعة المالية	-12.26	.043	1.055	.948	Z <sub>2</sub>
Z <sub>3</sub>	عمر البنك	8.86	.065	3.094	.323	Z <sub>3</sub>
الثابت: 123.044						
D-W						1.642
معامل الارتباط المتعدد R						.416
معامل التحديد R <sup>2</sup>						17.30%
معامل التحديد المعدل adj.R <sup>2</sup>						11.6%
درجات الحرية						(43,4)
F المحسوبة						7.254
F الجدولية						3.78
المعنوية						.039

## المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من نتائج الجدول رقم (٧) أنه قام بتحديد أهم العوامل المؤثرة على أداء البنوك وهي (مؤشر الشمول المالي، حجم البنك، والرافعة المالية) بمعاملات إنحدار بلغت (-٢.٤٥، -١١.٠٣، -١٢.٢٦) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٣، ٠.٠٣١، ٠.٠٤٣) على التوالي، ويمكن صياغة معادلة نموذج الإنحدار للعوامل المؤثرة على أداء البنوك كما يلي:

$$Y = 123.044 - 2.45 X - 11.03 Z_1 - 12.26 Z_2 + 8.86 Z_3$$

كما تبين من نتائج تقييم دقة نموذج الإنحدار الخطي المتعدد على تقدير أداء البنوك أن قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) بلغت (٠.٤١٦) والمساهمة النسبية لها (R<sup>2</sup>) بلغت (١٧.٣٠%)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات في العوامل التي تم إختبارها في تحليل الإنحدار الخطي المتعدد خلال فترة الدراسة والمتمثلة في مؤشر الشمول المالي، حجم البنك، والرافعة المالية.

كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) التي بلغت (١٧.٣٠%) مع قيمة معامل التحديد المعدل (adj.R<sup>2</sup>) التي بلغت (١١.٦٠%) مما يشير إلى أن حجم عينة الدراسة كان مناسب للإعتماد عليه في تحليل النتائج وتعميمها، فضلاً عن دقة النموذج وإستقلالية العوامل المؤثرة على أداء البنوك، كما بلغت قيمة F المحسوبة (٧.٢٥٤) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي بلغت

(٣.٧٨) عند مستوى معنوية (٠.٠٣٩)، وبالتالي يمكن صياغة نموذج لتقدير أداء البنوك إعتقاداً على ثلاثة عوامل أساسية تؤثر على أداء البنوك وتتمثل تلك العوامل في مؤشر الشمول المالي، حجم البنك، والرافعة المالية.

ينتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الثالث القائل بأنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الشمول المالي على أداء البنوك"، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر معنوي لكل من مؤشر الشمول المالي، حجم البنك، والرافعة المالية على أداء البنوك محل الدراسة.

## ٦- اختبار مدى الاختلاف بين البنوك حول مؤشر الشمول المالي وأداء البنوك

لفحص الفروق المعنوية بين البنوك محل الدراسة حول مؤشر الشمول المالي وأداء البنوك يتم التحقق من مدى صحة الفرض الرابع القائل بأنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك محل الدراسة حول مؤشر الشمول المالي وأداء البنوك"، وقد اعتمدت الدراسة على اختبار Kruskal-wallis لمقارنة مؤشر الشمول المالي وأداء البنوك بين البنوك محل الدراسة، فإذا كانت قيمة معنوية الاختبار (Sig.) أقل من (٠.٠٥) فهذا يشير إلى وجود فروق معنوية بين البنوك محل الدراسة (بالانت، ٢٠١٥)، ويمكن توضيح نتائج الفروق المعنوية بين البنوك حول مؤشر الشمول المالي من خلال الجدول رقم (٩) التالي:

جدول رقم (٩) نتائج الفروق المعنوية بين البنوك حول مؤشر الشمول المالي

الترتيب على حسب رتب المتوسط الحسابي	المعنوية	كا <sup>٢</sup>	رتب المتوسط الحسابي	إسم البنك
٢	٠.٠٠٠	٤٨.٥١٢	٤١.٨٣	بنك CIB
٥			٢١.٩٢	بنك البركة
٤			٢٥.٥٠	البنك المصري الخليجي
٦			١٤.٥٨	البنك المصري لتنمية الصادرات والواردات
٣			٣٥.٢٥	بنك القاهرة
٧			١١.٣٣	بنك الكويت
٨			٤.١٧	بنك فيصل الإسلامي
١			٥١.٠٠	البنك الأهلي المصري

### المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (٩) لوحظ أن قيمة معنوية الاختبار لمؤشر الشمول المالي بلغت (٠.٠٠٠) وهي أقل من (٠.٠٥) مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين البنوك حول مؤشر الشمول المالي وذلك عند قيمة (كا<sup>٢</sup>) بلغت (٤٨.٥١٢)، ويتضح ذلك من إتساع مدى رتب المتوسط

الحسابي لمؤشر الشمول المالي بين البنوك التي تراوح بين الحد الأدنى والحد الأعلى (٥١.٠٠٠، ٤.١٧) على الترتيب.

وبفحص رتب المتوسط الحسابي لمؤشر الشمول المالي لوحظ أن رتب المتوسط الحسابي للبنوك (البنك الأهلي المصري، بنك CIB، بنك القاهرة، البنك المصري الخليجي، بنك البركة، البنك المصري لتنمية الصادرات والواردات، بنك الكويت، وبنك فيصل الإسلامي) بلغ (٥١.٠٠٠، ٤١.٨٣، ٣٥.٢٥، ٢٥.٥٠، ٢١.٩٢، ١٤.٥٨، ١١.٣٣، ٤.١٧) على الترتيب، مما يشير إلى اختلاف رتب المتوسط الحسابي لمؤشر الشمول المالي بين البنوك وما يستتبعه من وجود فروق معنوية بين البنوك حول مؤشر الشمول المالي.

كما يمكن توضيح نتائج الفروق المعنوية بين البنوك حول أداء البنوك من خلال الجدول رقم (١٠) التالي:

جدول رقم (١٠) نتائج الفروق المعنوية بين البنوك حول أداء البنوك

الترتيب على حسب رتب المتوسط الحسابي	المعنوية	كا <sup>٢</sup>	رتب المتوسط الحسابي	إسم البنك	
٢	.٠.٠.٠.٠	٣٥.٢٠١	٦٦.٥٦	بنك CIB	الأداء (٧)
٤			٤٦.٤٤	بنك البركة	
٧			٢٩.٩١	البنك المصري الخليجي	
٦			٣٣.٠٥	البنك المصري لتنمية الصادرات والواردات	
٨			٢٥.٩٧	بنك القاهرة	
٥			٣٩.٦١	بنك الكويت	
١			٧٥.٧٦	بنك فيصل الإسلامي	
٣			٥٦.٦٨	البنك الأهلي المصري	

#### المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (١٠) لوحظ أن قيمة معنوية الاختبار لأداء البنوك بلغت (٠.٠٠٠٠) وهي أقل من (٠.٠٠٥) مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين البنوك حول الأداء وذلك عند قيمة (كا<sup>٢</sup>) بلغت (٣٥.٢٠١)، ويتضح ذلك من إتساع مدى رتب المتوسط الحسابي للأداء بين البنوك الذي تراوح بين الحد الأدنى والحد الأعلى (٧٥.٧٦، ٢٥.٩٧) على الترتيب.

وبفحص رتب المتوسط الحسابي لأداء البنوك لوحظ أن رتب المتوسط الحسابي للبنوك (بنك فيصل الإسلامي، بنك CIB، البنك الأهلي المصري، بنك البركة، بنك الكويت، البنك المصري لتنمية الصادرات والواردات، البنك المصري الخليجي، وبنك القاهرة) بلغ (٧٥.٧٦، ٦٦.٥٦، ٥٦.٦٨، ٤٦.٤٤، ٣٩.٦١، ٣٣.٠٥، ٢٩.٩١، ٢٥.٩٧) على الترتيب، مما يشير إلى اختلاف رتب المتوسط الحسابي لأداء البنوك وما يستتبعه من وجود فروق معنوية بين البنوك حول الأداء. يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الرابع "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك محل الدراسة حول مؤشر الشمول المالي وأداء البنوك" حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود فروق معنوية بين البنوك محل الدراسة حول مؤشر الشمول المالي وأداء البنوك. عاشراً: نتائج الدراسة

- في ضوء نتائج اختبارات الفروض يمكن عرض النتائج التطبيقية للدراسة على النحو التالي:
١. وجود علاقة ارتباط قوية وعكسية بين مؤشر الشمول المالي وأداء البنوك محل الدراسة عند مستوى ١% بمعامل ارتباط (-٠.٠٦٦)، مما يشير إلى أهمية الاعتماد على مؤشر الشمول المالي في تقدير أداء البنوك المصرية بدقة عالية.
  ٢. امكانية تعزيز أداء البنوك في ضوء الشمول المالي اعتماداً على خمسة عوامل أساسية تؤثر على أداء البنوك وتتمثل تلك العوامل في (حجم البنك، الرافعة المالية، عدد ماكينات ATM، قيمة الودائع، وقيمة القروض) بمعاملات إحدار بلغت (-٣.٤١، -١.٢٦، -٠.٠٩، -٠.١١، -٠.٠٦) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠٠، ٠.٠٠٢٧، ٠.٠٠٣١، ٠.٠٠٤٠، ٠.٠٠٤٤) على الترتيب.
  ٣. امكانية تعزيز أداء البنوك في ضوء مؤشر الشمول المالي اعتماداً على ثلاثة عوامل أساسية تؤثر على أداء البنوك وتتمثل تلك العوامل في (مؤشر الشمول المالي، حجم البنك، والرافعة المالية) بمعاملات إحدار بلغت (-٢.٤٥، -١.٠٣، -١٢.٢٦) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠٣، ٠.٠٠٣١، ٠.٠٠٤٣) على التوالي.
  ٤. وجود اختلافات بين بنوك البورصة المصرية حول مؤشر الشمول المالي حيث بلغت قيمة معنوية الاختبار (٠.٠٠٠٠)، كما بلغت قيمة كا<sup>٢</sup> (٤٨.٥١٢)، فضلاً عن اختلاف رتب المتوسط الحسابي لمؤشر الشمول المالي بين (البنك الأهلي المصري، بنك CIB، بنك القاهرة، البنك المصري الخليجي، بنك البركة، البنك المصري لتنمية الصادرات والواردات، بنك الكويت، وبنك فيصل الإسلامي) حيث بلغ (٥١.٠٠، ٤١.٨٣، ٣٥.٢٥، ٢٥.٥٠، ٢١.٩٢، ١٤.٥٨، ١١.٣٣، ٤.١٧) على الترتيب.
  ٥. وجود اختلافات بين بنوك البورصة المصرية حول أداء البنوك حيث بلغت قيمة معنوية الاختبار (٠.٠٠٠٠)، كما بلغت قيمة كا<sup>٢</sup> (٣٥.٢٠١)، فضلاً عن اختلاف رتب المتوسط

الحسابي للأداء بين (بنك فيصل الإسلامي، بنك CIB، البنك الأهلي المصري، بنك البركة، بنك الكويت، البنك المصري لتنمية الصادرات والواردات، البنك المصري الخليجي، وبنك القاهرة) حيث بلغ (٧٥.٧٦، ٦٦.٥٦، ٥٦.٦٨، ٤٦.٤٤، ٣٩.٦١، ٣٣.٠٥، ٢٩.٩١، ٢٥.٩٧) على الترتيب.

### إحدى عشر: توصيات الدراسة

- في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنه يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التالية:
١. العمل على زيادة الوعي لدى إدارات البنوك المصرية بتعزيز دور الشمول المالي بمؤشراتته المختلفة المتمثلة في قيمة الودائع، قيمة القروض، عدد بطاقات الإئتمان، قيمة معاملات بطاقات الإئتمان، عدد بطاقات الخصم، قيمة معاملات بطاقات الخصم، عدد ماكينات ATM، فضلاً عن عدد ماكينات POS لما له من تأثير كبير على أداء البنوك.
  ٢. ضرورة اهتمام البنوك المصرية بعقد الندوات وورش العمل لدراسة وتحليل الفوائد والآثار السلبية لتطبيق ممارسات الشمول المالي على البنوك، فضلاً عن قيام البنك المركزي المصري بإصدار دليل إستراتيجي لارتفاع مستوى ممارسات الشمول المالي.
  ٣. ضرورة قيام البنك المركزي المصري بإصدار تقرير دوري عن إجراءات ممارسات الشمول المالي في البنوك المصرية، والنتائج المترتبة على أداء البنوك، فضلاً عن الزام البنوك بضرورة الإفصاح عن ممارسات الشمول المالي.

### ثاني عشر: مجالات الدراسة المستقبلية

- في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة يمكن إقتراح العديد من المجالات التي تمثل أساساً لدراسات مستقبلية والتي تتمثل في التالي:
١. تقييم أثر ممارسات الشمول المالي على تكلفة رأس المال للبنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.
  ٢. تقييم أثر ممارسات الشمول المالي على أداء البنوك في فترات الأزمات والاستقرار.
  ٣. دراسة وتحليل دور الشمول المالي في استمرارية الأرباح المحاسبية بالبنوك المصرية.
  ٤. دراسة وتحليل آليات الحوكمة الداخلية والخارجية على ممارسات الشمول المالي في الفترات الحالية والمستقبلية.
  ٥. اختبار أثر الشمول المالي الرقمي على أداء وقيمة البنوك المصرية في فترات الأزمات والاستقرار.

## المراجع:

### أولاً: المراجع باللغة العربية

- أحمد، خالد إبراهيم سيد، راضى، محمد محمد السيد، (٢٠١٨م)، "الشمول المالي وعلاقته بالتنمية البشرية ومعدلات الفقر فى مصر"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد ٣٨، العدد ٤، ص.ص ٢٨-١
- البدوى، رضا مصطفى حسن، (٢٠١٩)، "الشمول المالي فى مصر: التحديات والفرص"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢، ص. ص ٤٣٢-٣٨١.
- البنك المركزى المصرى، (٢٠١٨)، تقرير الإستقرار المالى، ص.ص ٣١-٣٨.
- النقيرة، أحمد محمود محمد، نور الدين، أحمد محمد عبد الحى أمين (٢٠١٩)، "دور الشمول المالى فى تعزيز مستوى ثقة العملاء فى الخدمات المصرفية"، *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٢، ص.ص ٥٠٢-٤٢٩.
- بالانت، جولى، (٢٠١٥)، "التحليل الإحصائى باستخدام برنامج SPSS"، ترجمة: خالد العامرى، دار الفاروق، القاهرة.
- جعفر، حنان علاء الدين عبد الصادق، (٢٠٢٠)، "آلية لتعزيز الشمول المال فى مصر فى ظل التحديات والمعوقات"، *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ١، ص.ص ٥٢٠-٤٨٧.
- داغى، بهناز على، (٢٠١٧)، "الشمول المالى : دولة قطر أنموذجاً، *مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية*، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامى بلندن" المجلد ٢، العدد ١، ص.ص ٤٥-٢٦.
- عبد الجليل، إنتصار أحمد، (٢٠١٩)، "مبتكرات التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالى فى ضوء نظرية إنتشار الإبتكار"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثانى، العدد ٣، ص.ص ٥٢-١.
- عبد القادر، أحمد عبد الله سعيد، (٢٠١٨)، "تقييم أداء البنوك المصرية باستخدام نظام التقييم المصرفى الأمريكى : دراسة مقارنة بين البنوك العامة والخاصة" *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة، جامعة الاسماعيلية، المجلد ٩، العدد ٢.

- عوض، أية عادل محمود؛ محمود، منصور حامد؛ فراج، ثناء عطية، (٢٠٢١)، "أثر تطبيق الشمول المالي على المخاطر الائتمانية بالبنوك"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الثالث، ص.ص ٣٤٤-٣٦٩.
- غالى، شيرين بشرى، (٢٠٢٠)، "دور الشمول المالي فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى"، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ص.ص ٢٠٩-٢٢٤.
- كاشف، سارة يوسف، (٢٠٢٢)، "استخدام مؤشرات CAMELS فى التنبؤ بالتعثر المالى بالبنوك التجارية طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية : دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية.
- محروس، رمضان عارف رمضان، (٢٠٢٠)، "إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية فى البنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالى"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد الأول، ص.ص ٢٦٥-٣٤٧.
- محمد، دلال محمد إبراهيم، (٢٠١٩)، "أثر الإستقرار المالى كمتغير وسيط على العلاقة بين الشمول المالى والإستثمارات"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٤٣، العدد الأول، ص.ص ٢٤٤-٢٨٨.
- واصل، علياء عبد الحميد محمد، (٢٠١٩)، "دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات محاسبياً ومهنياً فى تفعيل متطلبات الشمول المالى لتحقيق إستراتيجية مصر ٢٠٣٠"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المؤتمر العلمى الثانى لقسم المحاسبة والمراجعة - الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، ص.ص ١٦٧-١٩٦.
- يوسف، محمود، الحاج، (٢٠٢٠)، "أثر الشمول المالى على أداء المصارف التقليدية المدرجة ببورصة فلسطين باستخدام نموذج CAMELS"، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، المجلد ٨، العدد ٤، ص.ص ١-٣٦.

### ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

- Ahamed, M. M., Ho, S. J., Mallick, S. K., & Matousek, R. (2021). Inclusive banking, financial regulation and bank performance: Cross-country evidence. *Journal of Banking & Finance*, 124, 106055.

- Ahsan, M. K. (2016). Measuring financial performance based on CAMEL: A study on selected Islamic banks in Bangladesh. **Asian Business Review**, 6(1), 7-56.
- Al-Chahadah, A. R., Refae, G. A. E., & Qasim, A. (2020). The impact of financial inclusion on bank performance: the case of Jordan. **International Journal of Economics and Business Research**, 20(4), 483-496.
- Al-Eitan, G. N., Al-Own, B., & Bani-Khalid, T. (2022). Financial inclusion indicators affect profitability of Jordanian commercial Banks: Panel data analysis. **Economies**, 10(2), 38.
- Allen, F., Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., & Peria, M. S. M. (2016). The foundations of financial inclusion: Understanding ownership and use of formal accounts. **Journal of financial Intermediation**, 27, 1-30.
- Almasri, A.Q. & Ramli, N.M . (2020). Large Shareholders Ownership and Firms Financial Performance: Evidence from MENA Countries. paper presented at the Islamic Banking, Accounting and Finance International Conference- The 9<sup>th</sup> iBAF. Available at: <https://oarep.usim.edu.my/jspui/bitstream/12345678914700/1/Large%20Shareholders%20Ownership%20and%20firms%20Financial%20Performance%3B%20Evidence%20from%20MENA%20Countries.pdf>. (Accessed 24 February 2022).
- Alomari, M., & Aladi, I. (2024). Financial inclusion and market-based performance: empirical evidence from Syrian banks. **Journal of Financial Economic Policy**, 16(1), 60-79.
- Amoah, N. Y., Anderson, A., Bonaparte, I., & Tang, A. P. (2017). Internal control material weakness and real earnings management. In *Parables, Myths and Risks* (Vol. 20, pp. 1-21). **Emerald Publishing Limited**.
- Basheer, S. (2003). **Your Guide to the Statistical Program SPSS**, Tenth Edition, Arab Institute for Training and Research in Statistics, Iraq.
- Bhatter, H. K., & Chhatoi, B. P. (2023). Financial inclusion and financial performance: evaluating the moderating effect of mandatory corporate social responsibility. **Journal of Financial Economic Policy**, 15(3), 208-225.
- Candiya Bongomin, G. O., Munene, J. C., Ntayi, J. M., & Malinga, C. A. (2017). Financial literacy in emerging economies: Do all components matter for financial inclusion of poor households in rural Uganda?. **Managerial finance**, 43(12), 1310-1331.
- Chen, J. J., & Zhang, H. (2014). The impact of the corporate governance code on earnings management—Evidence from Chinese listed companies. **European Financial Management**, 20(3), 596-632.

- Ditta, A. S. A., & Saputra, A. (2020). Financial inclusion and banking performance in Indonesia.
- Dzombo, G. K., Kilika, J. M., & Maingi, J. (2018). The Mediating Effect of Financial Inclusion on the Relationship between Branchless Banking Strategy and Performance of Commercial Banks in an Emerging market Context: The Case of Kenya. **International Journal of Economics and Finance**, 10(7), 161-161.
- Iqbal, B. A., & Sami, S. (2017). Role of banks in financial inclusion in India. **Contaduría y administración**, 62(2), 644-656.
- Jabbouri, I., & Almustafa, H. (2021). Corporate cash holdings, firm performance and national governance: evidence from emerging markets. **International Journal of Managerial Finance**, 17(5), 783-801.
- Ji, X. D., Lu, W., & Qu, W. (2017). Voluntary disclosure of internal control weakness and earnings quality: Evidence from China. **The International Journal of Accounting**, 52(1), 27-44.
- Katoroogo, R. M. (2016). **Behavioural determinants of financial inclusion in Uganda**. Ph.D. Thesis, Wits Business School, University of the Witwatersrand, Johannesburg, South Africa.
- Khatib, S. F., Hendrawaty, E., Bazhair, A. H., Rahma, I. A. A., & Al Amosh, H. (2022). Financial inclusion and the performance of banking sector in Palestine. **Economies**, 10(10), 247-277.
- Lenard, M. J., Petruska, K. A., Alam, P., & Yu, B. (2016). Internal control weaknesses and evidence of real activities manipulation. **Advances in accounting**, 33, 47-58.
- Lenka, S. K., & Barik, R. (2018). Has expansion of mobile phone and internet use spurred financial inclusion in the SAARC countries?. **Financial Innovation**, 4(1), 1-19.
- Masood, O., Ghauri, S. M. K., & Aktan, B. (2016). Predicting Islamic banks performance through CAMELS rating model. **Banks and Bank Systems**, 11 (3), 37-43.
- Neaime, S., & Gaysset, I. (2018). Financial inclusion and stability in MENA: Evidence from poverty and inequality. **Finance Research Letters**, 24, 230-237.
- O'Brien, R. (2007). A Caution Regarding Rules of Thumb for Variance Inflation Factors. **Quality & Quantity**, 41(5), 673-690.
- Sajuyigbe, A. (2017). Influence of Financial Inclusion And Social Inclusion on the performance of Women-Owned Businesses In Lagos State, Nigeria Scholedg. **International Journal of Management & Development**, 4 (3), 18-27.

- Sedik, M. (2022). The Effect of Financial Inclusion on Banking Performance. **Journal of Financial and Commercial Studies**, 1(3), 554-579.
- Sha'ban, M., Girardone, C., Sarkisyan, A., & Arun, T. (2023). On the relationship between financial inclusion and bank performance. **Economic Notes**, 52(3), e12225.
- Shihadeh, F. (2020). The influence of financial inclusion on banks' performance and risk: new evidence from MENAP.
- Shihadeh, F. (2021). Financial inclusion and banks' performance: Evidence from Palestine.
- Susanti, N., & Restiana, N. G. (2018). What's the best factor to determining firm value. **Journal Keuangan dan Perbankan**, 22(2), 301-309.
- Varghese, G., & Viswanathan, L. (2018). Financial inclusion: opportunities, issues and challenges. **Theoretical Economics Letters**, 8(11), 1935-1942.
- Vo, D. H., & Nguyen, N. T. (2021). Does financial inclusion improve bank performance in the Asian region?. **Asian-Pacific Economic Literature**, 35(2), 123-135.
- Vo, D. H., Tran, N. P., Hoang, H. T. T., & Van, L. T. H. (2022). Do corporate social responsibility and bank performance matter for financial inclusion in Vietnam? **Journal of Asia Business Studies**, 16(4), 639-651.
- Zachosova, N. & Herasyenko, O. & Shevchenko, A. (2018). Risks and possibilities of the effect of financial inclusion on managing the financial security at the marco level. **Investment Management and Financial Innovations**, 15 (4), 303-319.
- Zins, A., & Weill, L. (2016). The determinants of financial inclusion in Africa. **Review of development finance**, 6(1), 46-57.